

الأمر ومعانيه في القرآن الكريم (دراسة دلالية)

* محمد بشير

الحمد لله رب العالمين، نازل القرآن الكريم الأمر في شأنه: ﴿أَفَرَا بِاسْمِ رَبِّكُمُ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلْقٍ أَفَرَا وَرَبِّكُمُ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلِمَ بِالْقَلْمَنِ عَلِمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق 1-5] والصلة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تعفهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فلا شك أن الأمر من أهم المباحث القرآنية، لأن الأركان الإسلامية العالية تدرج تحته، ومن أخذ بأوامر القرآن نجح في الدارين، الدنيا والآخرة، ومن تركها فقد ضل سواء السبيل. ومن المعلوم أن بداية الذكر الحكيم كانت بأسلوب الأمر وهو قوله الذي سلف ذكره في السطور السالفة وكذلك آخر ما نزل به الروح الأمين على قلب خير الأنام - عند أكبر العلماء - كان بالأمر قوله تعالى: ﴿وَأَنْقُوا يَوْمًا تُرْجَحُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُؤْتَى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُنَّ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة 281]. وإذا دلت بداية نزول الوحي وخاتمه بصيغة الأمر فإنما تدل على أحقيته في الكلام الرباني، وتوجيهه البشرية إلى الرشد والصراط المستقيم، وبادئ ذي بدء نذكر تعريف الأمر لغة واصطلاحا.

تعريف الأمر لغة واصطلاحا:

«الأمر لغة: واحد الأمور. يقال: أمرٌ فلانٌ مستقيم، وأمورٌ مستقيمة. وقوفهم: لك على أمرٍ مطاعة، معناه لك على أمرٍ أطيعك فيها، وهي المرأة الواحدة من الأمر... وأمرته بكتنا أمرًا والجمع الأوامر»¹¹. وأما في الاصطلاح فعرفه ابن السراج فائلاً: وهو في معرض كلامه على الدعاء، حيث قال: «إعلم أن أصل الدعاء أن يكون على لفظ الأمر، وإنما استعظم أن يقال أمر، والأمر لمن دونك، والدعاء لمن فوقك، وإذا قلت: اللهم اغفر لي فهو كلفتك إذا أمرت»¹².

وحده ابن الحاج¹³ بقوله: «صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المحاطب بمحذف حرف المضارعة»¹⁴. وشرح الرضي¹⁵ كلام ابن الحاج ف قال: «لو قال: صيغة يصُحُّ أن يطلب بها الفعل، لكن أصرح في عمومه لكل ما يسميه التحاة أمرًا، وذلك إنهم يستمدون به كلَّ ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المحاطب»¹⁶.

وعرفة ابن يعيش¹⁷ بقوله: «اعلم أن الأمر معناه طلبُ الفعل بصيغة مخصوصة...»¹⁸. ويبدو أن هذا القول خير مما قيل في تعريف الأمر لتضمنه جميع الصيغ الصربيحة الدالة على الأمر أو المخصوصة له، والتي يطلب بها حدوث شيء [ال فعل] من الفاعل المحاطب أو الغائب، كصيغة فعل الأمر - اضرب - المخصوصة للفاعل المحاطب، والفعل المضارع المترافق بلام الأمر - ليضرب - للغائب.

وأما المحدثون من النحوين، فقد أعطوا للأمر حداً صريحاً، أو مشتملاً على تجميع صيغ الأمر [الصربيحة وغير الصربيحة]، حيث قالوا: «الأمرُ ما يُطلُبُ به حدوثُ شئٍ في الاستقبال، نحو: "إسمَعْ"، و"هَاتْ"، و"تعالَ"»¹⁹.

وعرّفه من الحدّثين السيدُ أَحْمَدُ الْمَاتِشِي بِقُولِهِ: «الْأَمْرُ مَا يُطْلَبُ بِهِ حَادِثٌ شَيْءٌ فِي الْاسْتِقْبَالِ؛ نَحْنُ: إِسْمَعْ»، و«هَاتِ»، و«تَعَالَ»^[10]

أما البلاغيون القدامى فقد أعطوا للأمر تعريفاً صريحاً، فنرى الرمخشري في كتابه الكشاف^[11] يعرّف الأمر في صدد الحديث عن تحليل الآية الكريمة: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيَانَقَهُ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمْرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [آل عمران 27]، حيث يقول: «فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْأَمْرُ؟ قُلْتَ: هُوَ طَلْبُ الْفَعْلِ مِنْ هُوَ دُونَكَ وَبِعْثَةٍ عَلَيْهِ»^[12].

وهذا الحد أخذ به جميع علماء البلاحة العربية الذين جاءوا بعده إلى يومنا هذا، على اختلاف كل منهم في الأسلوب أو التعبير عن هذا المعنى للأمر.

وحذّه السكاكي^[13] بقوله: «والامر في لغة العرب عبارة عن استعمالها أعني استعمال خبر: «إِنْزَلَ»، و«إِنْزَلَ»، و«إِنْزَال»، و«صَدَّ» على سبيل الاستعلاء»^[14]. و يؤيده القرطبي^[15]: حيث يقول: «... والأظاهر أن صيغته المترنة باللام خبر: ليحضر زيد، وغيرها خبر: أكرم عمر، ورؤيده بكر، موضوعة لطلب الفعل استعلاء، ليتادر الذهن عند سماعها إلى ذلك، وتوقف ما سواه على القرينة»^[16].

وتبيّن من ذلك أن هذه الصيغة [صيغة الأمر] موضوعة لاستعمال على سبيل الاستعلاء حقيقة ليتادر الفهم عند سماعها إلى ذلك المعنى أي: إلى جانب الأمر، وتوقف ما سواه من الدعاء والالتماس والتدب... على اعتبار القرائن^[17].

ويفهم مما سبق أن التحويين يريدون بالأمر مجرد طلب الفعل في المستقبل، ولو لم يكن على جهة الاستعلاء، لأنهم يضعون الأمر في مقابلة الماضي والمضارع، وأما البلاغيون فإنهم يشترطون علو الأمر، سواء كان عالياً في الواقع أو لا.

آراء العلماء في معانى الأمر:

يكاد الدارسون يُجمِعُون على أنَّ معانِي صيغة الأمر ودلائلها تُنقسم إلى قسمين: معانٍ حقيقية، ومعانٍ مجازية. يقول سعد الدين التفتازاني^[18]: «اختلف الأصوليون في أن صيغة الأمر لماذا وضعت، فقيل: للوجوب فقط، وقيل: للندب فقط، وقيل: للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء، وقيل: هي مشتركة بينهما لفظاً، وقيل بالتوقف»^[19]. والآن بعد آراء العلماء عن الأمر.

الرأي الأول: «الأمر حقيقة في الوجوب مجازاً فيما سواه».

معنى ذلك أن دلالته على الوجوب فهي المعنى الحقيقي للأمر وأما جميع معانيه الأخرى فهي مجازية، فكلُّ أمر يفيد الوجوب، ولا يُصرف إلى غيره إلا بقرينة صارفة، وهذا القول أو الرأي لجمهور العلماء من أرباب المذاهب الأربع^[20]. ويستدل أصحاب هذا القول بأدلة كثيرة^[21] منها:

قوله تعالى: ﴿فَقَالَ مَا مَنْعَكَ أَنْ تَسْجُدَ إِذْ أَمْرَتَكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف 12]، على أنَّ الأمر يفيد الوجوب، لأنَّه تعالى ذَمَّ إيليس على ترك ما أمر به، ولو لم يُفِيدِ الأمر الوجوب لما كان مجرد ترك المأمور به يوجب الدَّمَّ⁽²²⁾.

وقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْلَا أَنْ أَشْتَقَ عَلَى أُمَّتِي لَأَمْرَتُهُمْ بِالسُّوَالِكَ مَعَ كُلِّ صَلَةٍ»⁽²³⁾، فكيف يكون في الأمر مشقة إذ لم يكن واجباً؟ «والسوالك مندوب إليه في الشرع مرغوب فيه، وقد امتنع - عليه الصلاة والسلام - من الأمر إشغالاً من المشقة على أمته فدلَّ على أنه لو أمر بذلك لوجب وشق عليهم، ولو لم يكن الأمر يقتضي الوجوب لما كان لامتناعه من الأمر به، وتعليله بما ذكره معنى...»⁽²⁴⁾.
الرأي الثاني: «الأمر حقيقة في الندب بمحاز فيما سواه».

وقد ذهب إليه كثير من المتكلمين، وعامة المعتزلة وجماعة من الفقهاء، ومنهم من نقله عن الشافعي⁽²⁵⁾. وأدلةهم تنقسم إلى قسمين: نقلية، وعقلية. يقول الأمدي⁽²⁶⁾: «أما النقلية، فقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَمْرَتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا أَسْتَطَعْتُمْ وَإِذَا تَهْبَطُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَلَا تَغُرُّوهُ»⁽²⁷⁾، فوضع الأمر إلى استطاعتنا ومشيتنا وهو دليل الندية، وهذا ينافي الوجوب، وأما العقلية فهي أنَّ المندوب ما فعله خيراً من تركه، وهو داخل في الواجب، فكلُّ واحد مندوب، وليس كلَّ مندوب واحداً. لأنَّ الواجب ما يلام على تركه، والمندوب ليس كذلك، فوجوب جعل الأمر حقيقة فيه لكونه متبقناً»⁽²⁸⁾.

ولكن رُدَّ هذا الرأي بأنه: لم يقل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما شئتم، وإنما قال ما استطعتم، وهو من خصوصيات الإيجاب. والله أعلم.
الرأي الثالث: «الأمر مشترك بين الوجوب والندب».

أي: هو طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وقال قوم: إنه مشترك بين الوجوب والندب والإباحة موضوع لكل منها، وقيل: للقدر المشترك بين الثلاثة، وهو الإذن⁽²⁹⁾، وقال قوم إنه مشترك بين الخمسة: الوجوب، والندب، والإباحة، والكراء، والتحرم⁽³⁰⁾، وقال آخرون: إنه مشترك بين الوجوب، والندب، والإباحة، والإرشاد، والتهديد⁽³¹⁾.

ومن أدلةهم: قال أبو إسحاق الشيرازي⁽³²⁾: قالوا «...هذه الصيغة ترد، والمراد بها: الفعل كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّوْرُوكَاهَا وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة 43] وترد والمراد بها: التمجيز، والتهديد، والتکونين، والإباحة.. ولا يتميز بعضها عن بعض إلا بقرينة يتصل بها، فوجب أن يكون اللفظ مشتركاً بينهما، لأنَّ الصيغة في الجميع واحدة، وصار بمثابة اللون، لما كان يستعمل في الأبيض، والأسود، والأحمر، والأصفر، وفي الطعام، في كل لون من ألوان الطعام، لم يحصل على لون دون لون إلا بقرينة تصل به، وكل ذلك العين تسعمل في العين الناضرة، وعين الماء، وعين الرَّكبة، وعين الميزان، والخاسوس، والذهب، لا يتميز بعضها عن بعض إلا بقرينة، وهو أن يقول: رأيت عيناً حمراء في أرض حواري، فيعلم أنه يزيد عين الماء. وإذا قال: رأيت عيناً كحلاً ناظرة أو "عين

اللصوص»، أو عيناً شيئاً، علم مراده من النكارة جميع لك لما اتصل به من القرينة، ولا حرام أن كان مشتركاً بين الجميع كذلك هاهنا»^[33].

ثم ناقش أبو إسحاق الشيرازي هذا الرأي فقال: «والخواب أنه يجوز أن يكون النكارة قد ورد بكل واحد منها، إلا أنه بإطلاقه ينصرف إلى أحدهما، كالحمار يستعمل في الرجل البليد وفي البهيمة، وإطلاقه ينصرف إلى البهيمة المعروفة، وكذلك البحر يستعمل في الماء الكبير، ويستعمل في الرجل الخواود والفرس الجواد، كقول القائل الذي أعجبته فرسه فقال: «وَجَدْنَاهُ بَحْرًا» وإطلاقه ينصرف إلى الماء الكبير»^[34].
الرأي الرابع: «التوقف».

يعني أنه لا يدرى حقيقة صيغة الأمر أهي حقيقة في الوجوب، أم في التدبّر أم في الإباحة، أم في كل منها، ومن ثم فلا يحكم إلا بقرينة، وأما بدعهما فالصيغة من المحمل، وحكمه التوقف. والدليل على ترافقه كما قال الأمدي: «...إن الواقع غير حاكم بل هو ساكت عن الحكم، والساكت عن الحكم لا يفتقر إلى دليل...»^[35]
والأمر عند أصحاب هذا الرأي يحصل معاني كثيرة عند إطلاقه، ولهذا الاحتمال يتوقفون حتى يأتي البيان الصريح الواضح الذي يصرفهم عن التوقف^[36].

وذهب إلى هذا الرأي الأشعري^[37]، ومن تابعه من أصحابه كالقاضي أبي بكر الباقلي^[38]، والغزالى، والأمدي.
الرأي الخامس:

هذا الرأي يتفق مع رأى الجمهور على أنّ الأمر يفيد الوجوب، إلا أنه يخالف في مسألة خروج الأمر من الدلالة على الوجوب إلى الدلالة على غيره، كالتدبر مثلاً، فإنما يكون ذلك بدليل نصّ من القرآن أو السنة وهو رأى ابن حزم الظاهري^[39]، والجمهور يقول: إن الأمر قد يدلّ على غير الوجوب بقرينة^[40]. ويدو من هذه الآراء في حقيقة الأمر أن الراجح رأى الجمهور وهو أن الأمر وضع للدلالة على الوجوب فهو حقيقة فيه وجميع معانيه الأخرى بمجازية، وذلك لكثرة الدلائل والآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي تمعنداً هذا الرأي وتقويه.

معنى الأمر الحقيقة والمجازية:

ثبت من خلال الحوار السابق أن العلماء قسموا معانٍ صيغة الأمر إلى حقيقة وبجازية، وثبت أيضاً حكمها من حيث الإيجاب أو عدمه. وبأيّ فيما يلي معنى كل منها بال اختصار:

المعنى الحقيقي للأمر:

الوجوب:

هو المعنى الحقيقي للأمر حسب ما يراه الجمهور، وأيّ أمر يرد في الكلام أو اللغة يحمل على الوجوب ما لم تأت قرينة تصرفه إلى غير الوجوب، وجميع المعانٍ الأخرى من المجازية. إذا سئل ابن فارس الواجب وعرفه بقوله: «ويكون أمراً وهو واجب في أمر الله حل ثناوه»^[41]، ومثل بقوله تعالى: «وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَاتُّوا الزَّكَوةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ» [البقرة 43].

وسماد حبيرة النحوى الإلزام وعرفه بقوله: «فالإلزام: هو الأمر الحقيقى الذى يوجب الشواب للمؤمر، والعتاب للنارك، نحه قوله تعالى: ﴿وَأَفِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَثْوَرُوا الرُّكَّاةَ وَأَرْكَمُوا مَعَ الرَّأْكِيعَنَ﴾ [آل عمران 43]». وسماد ابن قبيه^[43] الفرض وقال: «وعلى لفظ الأمر وهو فرض»^[44].

فاللوجوب إذن! المعنى الحقيقى الذى يدل عليه الأمر معونة السياق وقرائن الأحوال، وهو طلب الفعل طبقاً على سبيل الحتم، وعدم التهاون في تفديه، وما ثبت بدليل قطعى لا شبهة فيه ويكره جاحده، وإن كان قد سماه البعض بالفرض والإلزام، وكلها معانٍ متقاربة. ومن الآيات التي تفيد اللوجوب في القرآن الكريم:
قال الله تعالى: ﴿هُوَحَافِظُهُمْ عَلَى الصَّلَوةِ وَالصَّلَاتَ الْوُسْطَىِ وَقُومُوا إِلَيْهِ فَإِنَّهُمْ بِهِ مُنْذَهُونَ﴾ [آل عمران 238].
هذه الآية خطاب من الله سبحانه وتعالى للمسلمين بأن يحافظوا ويواظوا على أداء الصلوات المكتوبات، وخاصة على الصلاة الوسطى^[45]، وأن يقيموا -في صلاتهم- مطعمين، خاشعين، ساكين، والأمر في قوله تعالى
«حافظوا وقوموا» للوجوب.

دلت هذه الآية على وجوب الصلوات الخمس، لأن قوله: "حافظوا على الصلوات" يدل على ثلاث صلوات، من حيث إن أقل الجمع ثلاثة، وقوله: ﴿هُوَالصَّلَاةَ الْوُسْطَىِ﴾ [آل عمران 238] يمنع أن يكون أحد تلك الثلاث، ولا لزم التكرار، فلا بد وأن تكون زائدة على الثلاث ولا يمكن أن يكون الواجب أربعة، لعدم حصول الوسطى فيها، فلا بد وأن يتضمن إلى تلك الثلاثة عدد آخر، حتى يحصل به للجموع واسطة، وأقل ذلك حسنة، فدللت هذه الآية على أن الصلوات المفروضات حسنة بهذا الطريق^[46].

قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا الَّذِينَ آتَوْنَا إِذَا قُنْتَمْ إِلَي الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَاقِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطْهُرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ حَاجَةً أَحَدُكُمْ مِنْ الْغَائِطِ أَوْ لَا مَسْتَمِّنُ النِّسَاءُ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءَ فَتَيَمُّمُوا صَعِيدًا طَيْبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَحْجُلَ عَنْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَيُتِيمِّمُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ تَعَلَّمُكُمْ تَشَكُّرُونَ﴾ [المائدة 6].
أمر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة بشائعة أوامر تتعلق بالطهارة، وكلها للوجوب:

الأول منها: هو الأمر بالطهارة الصغرى، وهي الوضوء، للمحدث الحديث الأصغر، وذلك عند القيام إلى الصلاة، في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُنْتَمْ إِلَي الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَاقِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة 6]. ولما كانت الطهارة الصغرى مخصوصة ببعض الأعضاء، ذكر تلك الأعضاء على التعيين.

والثاني: هو أمر بالطهارة الكبرى، وهي الغسل من الجنابة، في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطْهُرُوا وَأَوْلَى﴾ [المائدة 6]. ولما كانت الطهارة الكبرى في كل البدن أمرها على الإطلاق.

والثالث: هو أمر بالتييم وذلك إذا كان الرجل الذي يريد أن يصلح مريضاً وحاف باستعمال الماء على نفسه بزيادة المرض أو طوله أو تأخير برره، أو مسافراً وغدراً بالماء أو جاء من الغائط، أو جامع النساء ولم يجد الماء بعد طلبه وكان وقت الصلاة قليلاً، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ حَاجَةً أَحَدُكُمْ مِنْ الْغَائِطِ أَوْ لَا مَسْتَمِّنُ النِّسَاءُ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءَ فَتَيَمُّمُوا صَعِيدًا طَيْبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة 6].

قال الله تعالى: **هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ حَيَاةً مِّنْ مَوْتٍ وَّالْأَرْضُ لَا يَنْبُو إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيَمْبَيْتُ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَيْفَيَةِ وَإِيمَانِهِ وَإِيمَانِهِ لَعَلَّكُمْ تَهَدُونَ** [الأعراف: 158].

هذه الآية تدل على أنَّ مُحَمَّداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعْوِثٌ إِلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ وَالْعَرَبِيِّ وَالْعَجْمِيِّ مِنْ عَنْدِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ مَالِكُ لِجَمِيعِ الْكَائِنَاتِ وَالْقَادِرُ عَلَى الْإِحْيَا وَالْإِمَاتَةِ، ثُمَّ تَأْمِرُ الْأَيْمَةَ النَّاسَ جَمِيعًا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَيْفَيَةِ وَإِيمَانِهِ [48].

فـ—**آمُنُوا وَاتَّبِعُوهُ** في قول الله تعالى أمر بالإيمان بالله والإيمان بنبوة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَسُولِهِ، وأمر بِتَابِعَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ فِي كُلِّ مَا أَتَى بِهِ قَوْلًا كَانَ أَوْ فَعْلًا أَوْ تَرْكًا إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ، وَكُلُّ الْأَمْرِينَ لِلْوَجُوبِ.

قال الله تعالى: **فَاعْلَمُ أَنَّهُ لَإِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرُ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَّقِلَّكُمْ وَمُتَنَّاكُمْ** [محمد: 19]

أي: فاعلم يا محمد أنه لا معبد للخلق تبغي عبادته، إلا الله الذي هو خالق الخلق، وممالك كل شيء، هذا وإن كان الأمر للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَكِنَّ المراد أمتَهُ، قيل له ذلك مع عصمه لتحذو به أمتَه [49]. أي: يجب على الناس جميعاً أن يعلموا ويقرروا أنه لا إله إلا الله، والأمر للوجوب. والآيات التي تدل على الوجوب كثيرة جداً في القرآن الكريم لا يمكن إبرادها كلها، الأحكام الشرعية كلها التي جاءت بصيغ الأمر تعطي معنى الوجوب والفرض والإلزام سُمّه ما شئت. وأكفي بهذا القدر من الأمثلة للوجوب، المعنى الحقيقي للأمر، وأردفه الآن -مستعيناً بالله- بالمعانى المجازية للأمر.

المعانى المجازية للأمر:

1. الندب:

الندب هو طلب الفعل طلباً غير حازم، أو ما تعلق بفعله المدح ولم يتعلّق بتركه الذم، وهو من المعانى المجازية على رأى الجمهور، وعلى رأى من قال بالندب من المعنى الحقيقي للأمر. أشار إليه ابن فارس في كتابه (الصاحبي) دون تعريف [50]، وعرفه حيدرة التحوي بقوله: «والندب: ما تعلق بفعله المدح، ولم يتعلّق بتركه الذم نحو قوله تعالى: **وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْفُرْقَانِ وَالْأَيْتَامَ وَالْمَسَاكِينَ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا**» [النساء: 8] فهذا ندب وليس بواجب» [51]. والأوامر القرآنية التي تفيد معنى الندب كثيرة، منها:

قال الله تعالى: **وَلَنْ يَسْتَعْفِفَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُعْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَتَنَاهُونَ عَنِ الْكِتَابِ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَانُوا هُمْ إِذَا عَلِمْتُمُوهُمْ خَيْرًا وَأَتُوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي أَتَاهُمْ وَلَئِنْ يُكْرِهُوْهُمْ فَيَتَابُوكُمْ عَلَى الْبَعْدِ إِنَّ رَدَدَنَّ رَحْصَنَتْ إِذْ تَبَتَّلُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهُ هُنَّ فِيَنَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**» [آل عمران: 33].

معنى الآية: والذين يتسمون المكاثبة^[52] من مالككم ليتحرروا من رق العبودية، فكتابهم إن عرفتم منهم الأمانة والرشد ووفاء، مما أوجبوا على أنفسهم ليصروا أحراراً، وأعطوه ما أعطاكم الله من الرزق ليكون لهم عنواناً على فكاك أنفسهم^[53].

اختلقو في قوله تعالى "فكتابهم" هو أمر إيجاب أو ندب؟ فقيل: أمر إيجاب^[54]، فيجب على السيد أن يكتب ملوكه إذا سأله ذلك بقيمه أو أكثر إذا علم فيه خيراً، وقال أكثر العلماء أو الجماعون إنه أمر استحباب وندب لا أمر تحتم وإيجاب، بل السيد مخير إذا طلب منه عبده الكتابة، إن شاء كاتبه وإن شاء لم يكتبه لقوله ﷺ: «لَا يَجُلُّ مَالُ امْرَىءٍ إِلَّا يُطِيبُ نَفْسُهُ مِنْهُ»^[55]، وكذلك "آتُوهُمْ" أمر استحباب وندب عند الجمهور للمساعدة والخلاص، ولقوله ﷺ: «الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا يَقِنُّ عَلَيْهِ مِنْ مُكَاتَبَتِهِ دِرْهَمٌ»^[56]، ولو كان الإيتاء واجباً لكان وجوبه معلقاً بالعقد، فيكون العقد موجباً له ومسقطاً له، وذلك حال للتناقض في الإسقاط والإيجاب^[57].

قال الله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ هُنَّ مِنْ حَتَّىٰ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجُودِكُمْ وَلَا تُضَارُو هُنَّ لَيُضَيَّبُرُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنْ أُولَئِنَّ حَمْلٌ فَأَنْتُمْ قُوَّاتُهُنَّ حَتَّىٰ يَضْعُفُ حَمْلُهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَا لَكُمْ فَأَتُوْهُنَّ أَجْوَرَهُنَّ وَأَتَيْرُوا بِتَنَكُّمْ بِمَغْرُورٍ فِي وَإِنْ تَعَاسَرُتُمْ فَسَتَرْضِيَنَّ لَهُ أُخْرَى﴾ [الطلاق 6].

وإذا ثبت الاستحباب، فالأم أحق برضاع ولدها في الحولين، وليس للأب أن يستررض له غيرها إذا رضيت أن تررضه بالأجرة، لأن ابن الأم أصلح له من سائر الألبان، وشفقتها أم من شفقة غيرها، ولا ينبغي للأم أن تمنع عن إرضاعه إضرار للأب، لأن الطفل البريء سيكون هو الضحية^[58].

2. الإباحة:

من المعانى المجازية التي يدل عليها لفظ الأمر وفهم من السياق وقرائى الأحوال معنى الإباحة، ويكون في مقام حيث يتوجه المخاطب فيه أن الفعل محظوراً عليه، فيكون الأمر إذناً له بالفعل، ولا حرج عليه في الترک. والأمر الإباحة من المعانى المجازية الأولى التي فطن إليها الأقدمون كسيبوه والمبرد وغيرهما.

وإن عدت الإباحة من المجاز المرسل فالعلاقة حيث بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي تكون مطلقاً الإذن، لأن لفظ الأمر موضوع للمأذون فيه المطلوب طليباً جازماً، فاستعمل في المأذون فيه من غير قيد بطلب، وأنت السر في الأمر المعنى بالإباحة فهو تقوية الحكم وتأكيده في ذهن من يعتقد أو يظن أنه حرم أو محظور.

ومن الأوامر التي خرج المعنى فيها إلى الإباحة في القرآن الكريم ما يلى:

قال الله تعالى: ﴿هُبَا أَيْهَا الَّذِينَ آتَوْا كُلُّا مِنْ طَيَّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَأَشْكَرُوا لِلَّهِ إِنْ كُشِّمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَهُ﴾ [البقرة 172]، يأمر الله تعالى عباده المؤمنين بالأكل من المستلزمات وما طاب من الرزق الحلال الذي رزقهم الله إياه.

والأمر بالأكل في هذه الآية للإباحة، لأن الأكل قد يكون واجحاً، وذلك عند دفع الضرر عن النفس مثل الضعف والمرض والموت، وقد يكون مندوباً، وذلك عند امتلاع الضيف من الأكل، إذا انفرد، أو كان ترك الأكل أو الشرب يضعف عن القيام بما ينذر القيام به. وقد يكون مباحاً، إذا خلا عن مثل هذه العوارض، فلا حرج كان مستحي الأكل مباحاً، وإذا كان كذلك، كان قوله في هذا الموضع "كلوا" لا يفيد الإيجاب والندب، بل الإباحة^[59].

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَّتُمْ فَاصْطَادُوهُ﴾ [المائدة 2].

في هذه الآية أباح للحلال أحد الصيد قائلًا: إذا فرغتم من إحراسكم وأحللتם منه، فلا حرج عليكم أن تصطادوا، فقد أتيح لكم الصيد، فاصطادوا كما شاءون [٦٠].

قوله تعالى: "فاصطادوا" فعل أمر، وظاهر الأمر وإن كان للوجوب فهو هنا للإباحة، كقول القائل: "لا تدخلنَّ هذه الدار حتى تودي لمها، فإذا أديت فاذحلُّها" أي: فإذا أديت فقد أتيح لك دخولها، تدخل أو لا تدخل، إذن! إنما عُرف هنا أن الأمر لم يُفْدِ الوجوب بدليل منفصل، وهو أن هذا الأمر متعلق بقوله تعالى: ﴿هُنَّا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعَهْدِ الْمُؤْمَنُ بِهِ إِلَّا مَا يُنَأَى عَنْكُمْ غَيْرُ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُّمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة ١] يعني إذا كان المانع من حل الاصطياد هو الإحرام، فإذا زال الإحرام وجب أن يزول المنع، ويبيح الاصطياد [٦١].

3. الإرشاد:

من المعاني المحازية التي يدل عليها الأمر الإرشاد والنصح والتوجيه، وهو الطلب الذي لا تكليف فيه ولا إلزام، وإنما هو طلب يحمل بين طياته معنى النصيحة والموعظة والإرشاد، وذلك حين يستوجهها المقام ويتطلبها السياق. ومن الأوامر التي خرجمت إلى معنى النصح والإرشاد في القرآن الآيات التالية:

قال الله تعالى: ﴿وَهِيَ تَخْرِي بِهِمْ فِي مَرْجٍ كَالْجِبَالِ وَتَنَادِي نُوحَ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنْيَ ارْكِبْ مَعْنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ [هود ٤٢].

لما جاء عذاب الله على قوم نوح عليه السلام، وكانت سفينة نوح ومن آمن به تجري هم وتسرير بإذن الله وعنايته، وسط الأمواج التي هي كالجبال في العظم والارتفاع، فحيثه؛ نادى نوح ابنه وكان في ناحية منها، يا بُنْيَ اركب معنا السفينة، ولا تكن مع الكافرين المغريقين [٦٢].

ورد في هذه الآية الكريمة لفظ "اركب" لغرض بلاغي هو الدلالة على النصيحة والإرشاد من النبي الله نوح عليه السلام إلى ابنه، وحملته على النصح والإرشاد شفقة الأبوة والرفق به [٦٣].

قال تعالى مخبراً عن نصيحة لقمان لولده: يَا بُنْيَ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمِرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهِ عَنِ الْسُّنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأَمْوَرِ﴾ [١٧] ﴿وَلَا تُصْعِرْ خَدْلَكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحَّاً إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [١٨] ﴿وَاقْصِدْ فِي مَشِيكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتَ لَصَوْتِ الْحَمِيرِ﴾ [١٩] ﴿لِقَمَانَ ١٧-١٩﴾.

هذه وصايا ومواعظ وإرشادات نافعة حكاهَا الله عن لقمان الحكيم ليتمثلها الناس ويقتدوا بها [٦٤].
وأما موضع الشاهد في هاتين الآيتين هي صيغ الأمر التي وردت وهي: "أقم، وأمر، وانه، واصبر، واقتصر، واغضض" حيث جاءت كلهن لغرض بلاغي هو الدلالة على معنى النصح والإرشاد. والقرية التي صرفت الأمر عن معناه الحقيقي إلى المعنى المحازى هو قوله تعالى قبل هذه الآيات: ﴿وَإِذَا قَالَ لِقَمَانَ يَا بُنْيَهُ وَهُوَ يَعْظِمُهُ﴾ [لقمان ١٣] أي: ينصحه، والله أعلم.

4. الإكرام:

وهو المعنى الذي يدل عليه لفظ الأمر، ويكون من أبخر عملاً نبيلاً، ينال منه حزاء، لامنة وراءه، وينال منه فعما لا غصانة تبعـه.

ومن الأوامر التي تفيد معنى الإكرام في القرآن الكريم ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿فَقُلْ يَا بُرُّ اهْبِطْ بِسْلَامٍ مَّا وَبِرْ كَاتِبٌ عَلَيْكَ وَعَلَى أَنْتَ مُّنْ مَعَكَ وَأَمْمٌ سَمْتَهُمْ ثُمَّ يَمْسِهُمْ مَّا عَذَابُ أَلِيمٍ﴾. [هود 48].

أي: اهبط من السفينة مكرماً بسلامة وأمن من، وبركات عليك وعلى ذرية من معك من أهل السفينة^[65]. في هذه الآية الكريمة قوله "اهبط" فعل أمر استعمل للدلالة على غرض بلاغي هو الإكرام من الله تعالى إلى نوح عليه السلام و"سلام منا" أي: من عندنا، وهو تأكيد يراد به زيادة الصلة والإكرام، وهو أشد مبالغة من الذي لا تذكر معه "من"^[66].

قال الله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرِبُوا هَنِيْبًا يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [المسلات 43].

في هذه الآية أراد الله تعالى من المتقين في الجنة الأكل والشرب كلما اشتهرا، حزاء على عملهم وذلك على وجه الإكرام والإجلال.

أي: يقال لهؤلاء المتقين على سبيل الأنس والتكرير: كلوا أكلـاً لذيناً من هذه الفواكه واشربوا شربـاً هنيـاً من هذه العيون، كلما اشتهـتم، لا تكـير عليهم ولا تنـيـصـهمـ ما كـنـتـمـ تـعـمـلـونـ فيـ الدـيـنـ منـ طـاعـةـ اللهـ وـصـالـحـ الأـعـمـالـ^[67]. فالأمر إذن استعمل في معناه المجازي هو الإكرام الصادر من الله تعالى إلى المتقين من أصحاب الجنة.

5. الامتنان:

وهو مختلف عن الإباحة لأن الإباحة مجرد إذن، وأما الامتنان فلا بد من افترائه بذكر احتياج الخلق إلى الله تعالى، وهو قريب منها من حيث المشابهة بالإذن، إذ الممنون يكون مأذوناً^[68].

ذكره السبكي في كتابه ومثـلـ لهـ بـقولـهـ تعالىـ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَيْنَاكُمْ لِيَوْمَ شَهْدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجِدُونَكُمْ شَكَّانَ قَوْمٌ عَلَى أَنَّا نَعْلَمُ أَعْيُلُوا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى تَقْوَى وَأَقْرَبُوا إِلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة 8]. وزاد «والظاهر أنه قسم من الإباحة لكن معه امتنان»^[69].

قال الله تعالى: ﴿وَوَقَنْتَ يَا آدَمَ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَقَنْكُنَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾. [القرآن 35].

هذه تكرمة أكرم الله بها آدم بعد أن أكرمه بكرامة الإجلال من تلقاء الملائكة. والأمر بقوله "اسـكـنـ" مستعمل في الامتنان بالسكنـينـ والتـخـوـيلـ وليسـ أـمـراـ لهـ بـأنـ يـسـعـيـ بـنـسـكـنـ الجـنـةـ إذـ لاـ قـدـرـةـ لـهـ عـلـىـ ذـلـكـ السـعـيـ فـلـاـ يـكـلـفـ بـهـ،ـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ^[70].

قال الله تعالى: ﴿فَقَلَّلُوا مِمَّا رَزَقَنَا اللَّهُ حَلَالاً طَيْباً وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهَا تَعْبُدُونَ﴾ [النحل 114]

يقول الله تعالى آمراً عباده المؤمنين بأكل رزقه الحلال الطيب وبشكـرهـ علىـ ذلكـ،ـ فإنهـ المـعـمـ المـفـضـلـ بهـ ابـداءـ الذـيـ يـسـتـحقـ العـبـادـةـ وـحـدـهـ لـاـ شـرـيكـ لهـ^[71].ـ وأـمـاـ الـأـمـرـ فـمـسـتـعملـ فيـ غـرـضـ بـلـاغـيـ هوـ الدـلـالـةـ عـلـىـ معـنـىـ الـامـتنـانـ.

6. الالتماس:

من المعانى المجازية التي يحتملها لفظ الأمر وتستفاد من قرائين الأحوال، معنى الالتماس، وهو طلب الفعل الصادر عن الأنداد والنظراء والرفقاء، المتساوين قدرًا ومتزلاة على سبيل التلطف، وبلا تضرع ولا استعلاء . واستعمال الأمر في معنى الالتماس إذا عدّ من المجاز المرسل، فعلاقته الإطلاق والتقييد؛ لأن الأمر طلب فعل على سبيل الاستعلاء، فاستعماله هنا يكون في مطلق طلب ثم في طلب من المساوى . ومن الأواصر التي تقيد معنى التماس في القرآن الكريم ما يلي :

قال الله تعالى: ﴿وَوَاعْدَنَا مُوسَىٰ نَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَئْمَتَهَا بِعَشْرِ قَمَّ مِيقَاتٍ رَبِّهُ أَرْتَبَعَنَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ لَهَا تَبَيْعَ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف 142]. أي: كن خليفي في قومي على بني إسرائيل، وأصلح ما يجب أن يصلح من أمورهم، ولا تسلك طريق الذين يفسدون في الأرض بمعصيتهم لله ولا يصلحون، أمره بالإصلاح للتأكد [72].

في هذه الآية أمر بالخلافة والإصلاح من موسى لأخيه هارون، وهو متساويان في درجة الأخوة والنبوة، وهو ما جعل الأمر هنا للدلالة على معنى الالتماس، والله أعلم.

قال الله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ لَا يَقْتُلُوْنَ يُوسُفَ وَالْقُوَّةُ فِي عَيَّابَةِ الْجَبَّٰ يَنْقُطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُثُّمْ فَاعْلَمُنَّهُ﴾ [يوسف 10].

معنى الآية: قال قائل من إخوة يوسف: لا تقتلوا يوسف بل أقوده في قعر الجبّ وغوره، يأخذُه بعض المارة المسافرين، إن كنتم فاعلين ذلك [73].

وموقع الشاهد قوله "القوه" حيث التمس أحد الإخوة من الآخرين أن يلقوا يوسف في قعر البشر، وهو أمر استعمل في معنى الالتماس لأن القائل واحد منهم، وهو سواسية قدرًا ومتزلاة، والله أعلم .

7. الاعتبار:

من المعانى المجازية التي يدل عليها الأمر بمعونة السياق وقرائين الأحوال معنى الاعتبار، وهو طلب تفكير واتباع وعبرة، والاعتبار: مأخذ من العبور والمحاوزة من شيء إلى شيء، وهذا سميت العبرة عبرة؛ لأنها تتنتقل من العين إلى الحد، وسي علم التعبير؛ لأن صاحبه ينتقل من التخيل إلى المقول، وسي سميت الألفاظ عبارات؛ لأنها تتنتقل المعانى عن لسان القائل إلى عقل المستمع. ويقال: السعيد من اعتبر بغيره؛ لأنها ينتقل عقله من حال ذلك الغير إلى حال نفسه. ولهذا قال المفسرون: الاعتبار هو النظر في حقائق الأشياء وجهات دلالتها ليعرف بالنظر فيها شيء آخر من جنسها [74]. ومن أمثلته في القرآن الكريم:

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوْنَ بَكْلُ صِرَاطِي ثُوَعِدُوْنَ وَتَصْدُوْنَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُرُهَا عَوْجَأً وَأَذْكُرُوْا إِذْ كُثُّمْ قَلِيلًا فَكَثُرُوكُمْ وَانظُرُوكُمْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف 86].

أي: تفكروا وانظروا نظراً عقلياً واعياً مستبصراً بتأمل أحوال الأمم السابقة التي طفت وبخت وأفسدت في الأرض وكذبت رسلاً ربها، كيف كانت عاقبهم الوحيمة التي عاقبهم الله بها، عقابهم عدله الذي هو مظهر من مظاهر حكمته حل جلاله [75].

وموضع الشاهد قوله: "وانظروا" حيث ورد الأمر للتفكير والاعتبار والاتعاظ [76].

قال الله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَهَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هُنَّ تَرَى مِنْ قُطُورٍ﴾ [الملك 3].

معنى الآية: الذي خلق سبع سماوات، بعضها فوق بعض، ما ترى في خلق الرحمن البديع من نقص ولا خلل، ولا انعوجاج، ولا تناقض، ولا تباين، بل هي في غاية الإحكام والإتقان، ومستقيمة مستوية دالة على خلقها، أي

فكراً النظر بعين الاعتبار في السماوات ورددته في خلقهن الحكم، هل ترى من صدوع وشقوق؟ [77].

في هذه الآية الكريمة جاء فعل أمر "فارجع" لمعنى الاعتبار والاستبصار [78].

8. التفويض:

وهو التوكيل والإئابة، وقد سئله ابن فارس التسليم، ومثل بقوله تعالى:

قال الله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَنَا مَا جَاءَنَا مِنْ أَيْتَابٍ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَأَقْضِي مَا أَلْتَ قَاضِي إِنَّا نَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [طه: 72] [79]، وكذلك ذكره السبكي واستشهد على ذلك بالأية المذكورة [80].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا سُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آتَوْا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أُمُرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُو إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُوكُمْ أَتَيْتُكُمْ بِيُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكُمْ لَعْنَهُمْ شَانِهِمْ فَأَذْنُ لَمَنْ شِئْتُ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور 62]

فلفظ الأمر "فاذن" ورد في نظم الكلام للإشارة والتبيه إلى أن المؤمنين الكاملين في الإيمان الذين صدقوا الله ورسوله صلى الله عليه وسلم تصديقاً حازماً لا يخالجه شك، إذا كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر هام فيه مصلحة للمسلمين - هو ما يعم ضرره أو نفعه - يسلكون طريق الأدب معه عليه الصلاة والسلام فلا ينصرفون من مجلسه إلا بعد أن يستأذنه، تعظيم له، ورعاية للأدب، وقرة لإيمانهم، ولذلك استحقوا التكريم مع تكريمه لتأديبهم معه، والتكرم أن فوض الله إلى رسوله صلى الله عليه وسلم في الإذن بالانصراف لهم، إن شاء أذن وإن شاء لم يأذن [81].

حيث جاءت صيغة الأمر "فاذن" للدلالة على التفويض؛ الصادر من الله تعالى، لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، أي: أنه تعالى فوّض إلى رسول الله بعض أمر الدين ليجتهد فيه رأيه [82].

9. التخيير:

ذكر البرد معنى التخيير للأمر وقال: «وَكَذَلِكَ وَقَرَعَهَا لِلتَّخْيِيرِ، تَقُولُ: "اَضْرِبْ إِمَّا عَبْدَ اللَّهِ، وَإِمَّا خَالِدًا" فَالْأَمْرُ لَمْ يُشْكِ، وَلَكِنَّهُ خَيْرُ الْمَأْمُورِ» [83]. وكذلك أشار إليه أحمد الماشي ومثل له بقوله: تزوّج هنداً أو أحنتها [84].

وهو أن يطلب من المخاطب أن يختار بين شيئاً أو أكثر، مع امتناع الجمع بين الأمرين أو الأمور التي يطلب إليه أن يختار بينها، أو يكون في كلام يترهم فيه المخاطب حواجز الجمع بين شيئاً فاكثراً وما لا يجمع بينهما، فيؤذن له في تنفيذ أحدهما دون تعين، وهو مختلف عن الإباحة، والفرق بينهما: أن الإباحة إذن في الفعل وإذاً في

الترك فهي إذن معا، أما التخيير فهو إذن في أحدهما من غير تعين، ولذا فالتجيير لا يجوز الجمع بين الشيئين والإباحة بمحوزه، والله أعلم.

واستعمال الأمر في معنى التخيير يجاز مرسل علاقته الإطلاق والتقييد، إذ الأمر طلب مع الحزم، وهنا استعمل الأمر في مطلق الطلب، ثم في الطلب مع التخيير.

ومن هذا الأمر الذي يستفاد منه التخيير في القرآن الكريم الآيات التالية:

قال الله تعالى: **﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَغْنِمْ أَحَدُهُنَّ فَإِنْكُوْهُنَّ يَعْرُوفُونَ أَوْ سَرْحَوْهُنَّ يَعْرُوفُونَ وَلَا
يُنْكُوْهُنَّ ضِرَارًا تُعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَعْجُدُوا أَيَّاتِ اللَّهِ هُزُوا وَإِذْ كُرُوا نَعْمَتِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ
وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةُ يُعَظِّمُكُمْ بِهِ وَأَتَقْرَأُوا اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ﴾** [البقرة 231]

أي: إذا طلقتم يا عشر الرجال النساء، وقاربن انقضاء العدة، فراجعواهن، بما أذن الله لكم من الصحبة، والعشرة بالمعروف، أو اتركوهن وخلووهن حتى تتفضي عذقان، فيملكن أنفسهن¹⁸⁵.

فقد خير الرجال هنا بين أمرتين: الإمساك أو التسريع، وهو ما لا يجمع بينهما¹⁸⁶.
قوله تعالى: **﴿سَاعَوْنَ لِلْكَذِبِ أَكَلُوْنَ لِلشُّحْتِ فَإِنْ حَازُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ
عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾** [المائدة 42]
خاطب الله في هذه الآية نبيه صلى الله عليه وسلم قائلاً: فإن جاءك هولاء القوم محكمين إليك، فأنت مخير بين أن تحكم بينهم وبين أن تعرض عنهم. أي: خيره تعالى بين الحكم وبين الإعراض عنهم، لأنه لا يجمع بينهما، فالتجيير في الفعل أو الترك لأيهم لا لواحد يعنيه¹⁸⁷.

10. التسوية:

قال سيبويه: «تقول: خذه بما عزّ أو هان، كأنه قال: خذ هذا أو هذا»¹⁸⁸، يعني يكون في مقام يتورهم فيه المخاطب رحجان أحد الأمرتين، أو الأمور على الآخر فيدفع ذلك الأمر ويسوي بينهما، وذكرها القرزي في بلا تعريف، ومثل: بقوله تعالى: **﴿فَلَنْ يَقْبُلُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يَتَقْبَلَ مِنْكُمْ إِنْكُمْ كُثُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾** [التوبه: 53]

رجأ¹⁸⁹

رجأ ما يتورهم المخاطب أن الإنفاق طوعاً أرجع في القبول من الإنفاق كرها، فجاء الأمر فدفع ذلك بالتسوية بينهما في عدم القبول. وهو في معنى الخبر الشرطي لأنّه في قوله أن يقال لن يتقبل منكم إن أنفقتم طوعاً أو أنفقتم كرها. ولذا جعل الرزمي هذا الأمر من قبيل الأمر في معنى الخبر، أي مهما أنفقتم طوعاً أو كرها لن يتقبل الله منكم¹⁹⁰، وليس المراد الأمر بالإإنفاق وإنما المراد هو التسوية بين الأمرتين.

وقال الله تعالى: **﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعَةَ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ
كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾** [التوبه 80]

ولفظ الأمر في قوله "استغفر" مستعمل في معنى التسوية التي ترد صيغة الأمر لافادتها كثيراً، وسر أبلغية التعبير بلفظ الأمر عن التسوية في مقامها يرجع إلى أنها يفيد الاحتمال والتشكيك في مدلول الكلام، والتعبير بلفظ الأمر

يزيل الاحتمال ويدل على التحقيق ويدفع ما قد يتوهم من قبول الاستغفار لهم، بالتسوية بين الاستغفار وعدمه، وهو كمثال سابق لفظه أمر، ومعناه خبر، تقديره استغفرت لهم، أو لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم [1911].

11. المشورة:

والمراد بما طلب التبيين والاستشارة والنصائح والإرشاد. والتعبير بالأمر للدلالة على المشورة بمحاذ مرسل علاقته مطلق الطلب. ومن أفعال الأمر التي تدل على معنى المشورة في القرآن الكريم ما يلي: و قوله تعالى: «قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَائِكَةِ أَفْتُنِي فِي أَمْرٍ مَا كُنْتَ فَاقْطَعْتَهُ أَمْرًا حَتَّى تُشَهِّدُنِي». [النحل 32] يقول الله تعالى مخرباً عن بلقيس ملكة سباً، لما فرأت كتاب سليمان على أهل مجلسها، استشارتهم في أمرها، وأخبرتهم بأنما لـ فعل شيئاً بدون مشورتهم وحضورهم.

قوله: «أَفْتُنِي» فعل أمر ورد لغرض بلاغي هو الدلالة على المشورة معناه: أشرروا علىيَّ فيما عرض لي، وأجيبون فيما أشاروكم. قال القراء: «جعلت المشورة فتياً، وذلك حائز لسمعة العربية» [1921]. قوله تعالى: «فَلَمَّا بَلَغَ مَعْنَاهُ السُّنْنَى قَالَ يَائِي إِلَيْيَ أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَائِي أَفْعَلْ مَا تُؤْمِنُ سَتَجْدِنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ». [الصافات 102]

وقال الزمخشري في تأویل هذه الآية المذكورة: «فانظر ماذا ترى من الرأي على وجه المشورة» [1931].

12. الإنذار:

عرفة السبكي بقوله: «فمنهم من عده من التهديد ومنهم من جعله قسماً آخر، وأهل اللغة قالوا التهديد التخويف، والإنذار الإبلاغ فهما متقابلان» [1941].

وهذا يفهم أن الإنذار مختلف عن التهديد، ويزاد على هذا أن الإنذار يكون مقوتاً بالوعيد، والتهديد لا يجب

في ذلك، فقد يكون مقوتاً به، وقد لا يكون مقوتاً به [195]. ومن أمثلته في القرآن الكريم ما يلي:

قال الله تعالى: «وَحَاجَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً لِيُضْلِلُوا عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَسَّوْ فَإِنْ تَصِيرُكُمْ إِلَى النَّارِ». [إبراهيم 30]

أي، قل لهم يا محمد: استمتعوا مهما قدرتم عليه في الحياة الدنيا، فإن مردمكم ومرجعكم كائن إلى عذاب

النار، وعمل الاستشهاد في الآية هو صيغة الأمر "تمتعوا"، حيث استعملت في معنى مجازي هو الإنذار والوعيد [1961].

قال الله تعالى: «فَقُلْ كُلُّ مُتَبَصِّرٍ فَرِبْصُوا فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصَّرَاطِ السُّوَيِّ وَمَنْ اهْتَدَى». [طه 135]

معنى الآية: قل يا محمد لمن كذبك وخالفك واستمر على كفره وعناده، كلُّ منا ومنكم متضرر دوائر الزمان، وعاقبة أمره، فترقبوا وانتظروا العاقبة والنتيجة فستعلمون إذا قامت القيمة، من هم أهل الطريق المستقيم ومن المهدي إلى الطريق العادل، أخْنَ أَمْ أَنْتَ [1971].

موضع الشاهد في الآية الكريمة قوله "فَرِبْصُوا" حيث استعملت صيغة الأمر لغرض بلاغي هو الدلالة على

معنى الإنذار [1981].

13. التهديد:

عَرَفَهُ حِيدَرُ الْبَعْنَى بِقُولِهِ: «وَالْتَّهَدْدُ: مَا جَاءَ بِلْفَظِ التَّخْرِيفِ خَوْ قُولَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْجِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَقْمَنَ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أُمَّ مَنْ يَأْتِي أَمَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اغْتَلُوا مَا شَيْسُمْ إِنَّهُ يَمَا تَعْمَلُونَ صَيْرِفَ﴾ [فصلت 40] فلم يأمرهم

تعالى بذلك، ولا ندِهم إِلَيْهِ وَلَا أَبِاحَهُ لَهُمْ وَلَكِنْ مَدِدْهُمْ عَلَيْهِ» [99].

وَمَمَا جَاءَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مَا يَأْتِي:

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ اعْتَلُوا عَلَى مَكَانِتِكُمْ إِنَّ عَامِلُوْنَ﴾ [عِود 121]

يقول تعالى آمراً رسوله أن يقول للذين لا يؤمنون بما جاء به من ربه على وجه التهديد والوعيد اعملوا على طريقكم ومنهجكم، وافعلوا كلّ ما تقدرون عليه في حقّي من الشر، فحنّ أيضاً عاملون على طريقنا

ومنهجنا [100]. ف قوله تعالى "اعملوا" صيغة أمر وردت في معناها المجازي هو التهديد والوعيد

و قال الله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلَيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلَيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَاراً أَحَاطَ

بِهِمْ سُرُادِقَهَا وَإِنْ يَسْتَغْفِرُوا يُعَذَّبُوْنَ بَعْدَ الْوُجُوهِ بِشَسَّ الشَّرَابِ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقَاهُ﴾ [الكهف 29].

معنى الآية: وقل يا محمد للناس هذا الذي جئتكم به من ربكم هو الحق الذي لا مرية فيه ولا شك، فإن شتم

فأمسوا، وإن شتم فاكفروا.

وموضع الشاهد في الآية الكريمة قوله "فليؤمن"، و"فليكفر" حيث وردت صيغتي الأمر لغرض بلاغي هو

الدلالة على معنى التهديد والوعيد [102].

14. التكذيب:

من المعاني المجازية التي يفيدها لفظ الأمر معنى التكذيب، والشأن فيه أن يكون متضمناً لمعنى التهكم بالمحاطب كاذباً كان أو صادقاً. وما وردت صيغة الأمر على معنى التكذيب في القرآن الكريم:

قال الله تعالى: ﴿وَقُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مَنْ دُونَ النَّاسِ فَمَنْتَرُوا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة 94].

ففي هذه الآية الكريمة تكذيب الله لليهود، حين زعموا أن الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس، وهو من قبائح أفعالهم من مثل اعتقادهم في أنفسهم أنهم هم المحقون، وأن سائر الفرق مبطلون، وأيضاً اعتقادهم أن انتسابهم إلى أكابر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، مثل: يعقوب وإسماعيل وإسحاق وإبراهيم عليهم السلام يخلصهم من عقاب الله تعالى ويرصلهم إلى ثوابه، فتكذبهم الله تعالى في ذلك كلهم وألزمهم الحجّة قائلاً: قل لهم يا محمد: إن كانت الجنة لكم خاصة لا يشاركم في نعيمها ولنذاقاً أحد كما زعمتم، فأريديداً الموت واسألهوا واشتاقوه، الذي يوصلكم إلى الجنة، لأن من علم أن الجنة مأواه حن إليها وافتلق، إن كنتم صادقين فيما تزعمون [103].

وأما موطن الشاهد ف قوله تعالى "فَمَنْتَرُوا" حيث استعمل الأمر في معناه المجازي التكذيب [104].

و قال الله تعالى: ﴿قَالُوا أَجْسَنَتْنَا لِتَعْذِيْدِ اللَّهِ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْدِيْدُ آبَاؤُنَا فَأَنَا بِمَا تَعْدَنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّابِقِينَ﴾ [الأعراف 70].

تحدث الآية الكريمة عن تكذيب الكفار لنبي الله هود عليه السلام حين دعاهم إلى عبادة الله والتوحيد وترك عبادة الأصنام بالدليل القاطع، وهو أنه بين أن نعم الله عليهم كثيرة والأصنام لا نعمة لها، لأنها جمادات، والحمد لا قدرة له على شيء أصلًا - لم يكن للقوم حوابٌ عن هذه الحجة إلا التسلك بالتقليد - ف قالوا: أحجتنا توعدنا بالعذاب، كي نعبد الله وحده، ونحر عبادة الآلهة والأصنام التي عبدها آباءنا؟ فأئتنا بالعذاب إن كنت صادقًا فيما تقول، فأنكروا علينا أمره لهم بالتوحيد، وترك التقليد للآباء، وط libero منه وقوع العذاب المشار إليه بقوله: ﴿وَإِلَى عَادَ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمَ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا يَشْكُونَهُ﴾ [الأعراف 65].

وذلك أفهم نسوه إلى الكذب، وكانتوا يعتقدون كذبه لقولهم: ﴿قَالَ الْمُلَائِكَةُ إِنَّ رَبَّكُمْ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكُمْ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظَرْنَا مِنَ الْكَادِيْنَ﴾ [الأعراف 66] فلهذا قالوا: "فأئتا به إن كنت من الصادقين". متضمنا لفظ الأمر "فأئتا" لغرض بلاغي وهو الدلاله على معنى التكذيب المروجه إلى النبي الله هود عليه السلام [105].

15. التعجيز:

وهو مطالبة المخاطب بعمل لا يقوى عليه، إظهاراً لعجزه وضعفه وعدم قدرته، وذلك من قبيل التحدى، ومن الأوامر التي خرجت إلى معنى التعجيز في القرآن:

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُشِّمْ فِي رَبِّ مَمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأَتَوْا بِسُورَةٍ مِنْ مُثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُشِّمْ صَادِقِينَ﴾ [القرآن 23].

في هذه الآية بين الله تعالى بالدليل الساطع، والبرهان القاطع، أن القرآن كلام الله لا يتطرأ إليه شك وأنه كتاب معجز أنزله على خاتم المرسلين صلى الله عليه وسلم ، وتحدى المرتباين والمشككين فيه أن يأتوا بسورة من نوعه قائلًا: وإن كتم أيها المشركون في شك وارتياض من صدق هذا القرآن، الذي أنزلناه على عبدنا ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم ، فأتوا بسورة واحدة من مثل هذا القرآن، في البلاغة والفصاحة والبيان. وادعوا شهدائكم وأعونكم ومن تستصرون بهم ليعنوكم على المعارضة، أو ليشاهدوا ما تأثروا به، إن كتم صادقين في دعواكم وزعمكم، أنه مختلف وأنه من كلام البشر [106].

وأما موضع الشاهد في الآية ف قوله "فأتوا، وادعوا" حيث جاءت صيغتي الأمر لغرض بلاغي هو الدلاله على معنى التعجيز، إذ ليس المراد طلب إثباتهم بسورة من مثل القرآن الكريم لأنه محال عليهم؛ وأنه خارج عن طوفهم ومقدورهم، وإن المراد هو تخييم وإظهار عجزهم عن الإثبات مثل سورة من القرآن [107].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْتَالَكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلَيَسْتَجِعُوا لَكُمْ إِنْ كُشِّمْ صَادِقِينَ﴾ [الأعراف 194] أي: إن الذين تدعونهم من دون الله من الأوثان والأصنام، مخلوقات [108] مملوکكم بل أنتم أكمél منها فادعوهم جلب نفع أو دفع ضرّ ، إن كتم صادقين في دعوى أنها آلة. وأما في قوله تعالى: "فليستجيبوا" لام الأمر وردت على معنى التعجيز، لأن الأصنام لا تقدر على الإجابة.

16. الإهانة:

وهو من المعاني المجازية التي يدل عليها الأمر بمعونة السياق وقرائن الأحوال، ويكون بتوجيه الأمر إلى المخاطب بقصد استصغرته، والإقلال من شأنه، والإزار به وتبكيته، والأمر بمعنى الإهانة سباه حيدرة اليمني الاخزاء

والطرد والإبعاد، ومثل له بقوله تعالى: **﴿فَقَالَ اخْسِنُوا فِيهَا وَلَا تُكْلِمُونَهُ﴾** [المؤمنون: 108] [109]. وكذلك نردد القزويني به دون أن يعرّفه [110]، وأشار إليه العلوي بلا تعريف لها [111]. ومن أمثلته في القرآن الكريم: قول الله تعالى: **﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ أَنْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوَحِّي إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأَنْزُلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَوْ رَأَى إِذَا الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ تَأْسِطُهُمْ أَنْجِلُهُمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمْ إِلَيْمَ نُعَذِّبَنَّ عَذَابَ الْهَرَبِ بِمَا كُشِّمْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرُ الْحَقِّ وَكُشِّمْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ سَتَكِبُرُونَ﴾** [الأنعام: 93]. أي: ولو ترى الظالمين، وقد غشيتهم سكرات الموت وشدائد، والملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم قائلين لهم: هاتوا أرواحكم آخر ح惑ها إلينا من أحسادكم، فإنكم اليوم تابون على كفركم بعذاب يهينكم ويدللكم، وهو عذاب جهنم... [112].

وصيغة الأمر "آخر ح惑ها" مستعملة في الإهانة إغلاقاً في قص أرواحهم من غير تنفس وإمهال، لا يتركون لهم راحة ولا يعاملونهم بلين [113].

وقوله تعالى: **﴿فَاهْبِطُ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تُشَكِّرَ فِيهَا فَاقْخُرْجُ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾** [الأعراف: 13]. معنى الآية: قال الله لإبليس: اهبط من الجنة، فإنه لا يسكن الجنة متكبر عن أمر الله، أو لا يصح ولا ينبغي لك أن تستكير عن طاعتي وأمرني وتسكن جنني، فاخترع منها ذليلاً مهاناً حقرنا [114]. ورد في هذه الآية لفظي الأمر "اهبط، فاخترع" لغرض بلاغي هو الدلالة على معنى الإهانة، وذلك بدليل قوله تعالى: **﴿فَاقْخُرْجُ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾** [115].

17. التلهيف والتفسير:

من المعان المجازية التي يبرزها التعبير بلفظ الأمر، بناءً على ما اقتضاه السياق وارتضاد المقام معنى التلهيف والتحسیر، ويكون في مقام الحسرة والندم والغم والأسف، أو عندما يقع الإنسان فيما يؤلمه، ولا يستطيع أن يدفعه عن نفسه وليس في وسعه إلا أن يتفسر على ما حدث منه، وجلب عليه هذا الشيء المؤلم. عرفة ابن فارس بقوله: «ويكون اللفظ أمراً، والمعنى تلهيفٌ وتحسیرٌ، كقول القائل "مُتْ بِغَيْظِكَ" ، و"مُتْ بِدَائِنِكَ"» [116] ومنه قول حرير [117]: [البسيط]

موتو من الغيظ رغمًا في حزيرتكم

لَنْ تقطعوا بطنَ وادِ دوئهِ مُضِرٌ [118]

ومن أمثلته في القرآن الكريم:

قول الله عزوجل: **﴿هَنَّا أَنْتُمُ أُولَاءِ تُجْهِيُّتُمْ وَلَا يُجْهِيُّكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلُّهُ وَإِذَا لَقُوْكُمْ قَاتُلُوا آتَيْتُمْ وَإِذَا حَلَوْنَا عَصُمُوا عَلَيْكُمُ الْأَتَامِلَ مِنِ الْغَيْظِ قُلْ مُؤْمِنُوا بِغَيْظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَنَاتِ الصُّدُورِ﴾** [آل عمران: 119]. معنى الآية: وإذا رأى هولاء الكفار المؤمنين قالوا -تفقةً وحدراً على أنفسهم- آمنا بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، وإذا حلا بعضهم بعض أظهرها شدة العداوة وشدة الغيظ والتأسف والتحسیر لما يفوهون من إذابة المؤمنين، حتى تبلغ الشدة إلى عض الأنامل، كما يفعل الإنسان -إذا اشتد غيظه، وعظم حزنه- على فوت مطلوبه.

إذن! قل لهم يا محمد صلى الله عليه وسلم موتوا ملتبسين بغيظكم لا يزالونكم، وهو كناية عن كثرة الإسلام وفسرها، لأنك كلما ازداد الإيمان ازداد غيظهم، أي المراد من ازدياد الغيط ازدياد ما يوجب لهم ذلك الغيط من قوة الإسلام وعزّ أهله، وما لهم في ذلك من الذلة والخزي والعار والخسارة والندم [119].

وأما موضع الشاهد في الآية فقوله تعالى "موتوا" حيث ورد لفظ الأمر لمعنى التهيف والتحسیر الذي يظهر على الكافرين حين خلوهم لأنفسهم ولشياطينهم، ويتمثل ذلك في عرض أناملهم من شدة الغضب والندم، وعدم القدرة على إيصال السر للمؤمنين بأي صورة. قوله تعالى: ﴿وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيْهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ [بس: 59]. يقول الله تعالى مخرباً عما يقول إليه حال الكفار يوم القيمة وما لهم من الخزي والدمار والتحسیر. ومن أمره لهم أن يتميزوا وينفصلوا وينعزلوا عن المؤمنين وينفردوا عنهم. قال المفسرون: إن المحرم حين يرى منزلة المؤمن ورفعه ويرى ذلة نفسه، يتسرع ويندم فيقال: امتازوا اليوم إذ لا دواء لكم ولا شفاء لسقمكم [120].

وامتاز مطابع مازه، إذا أفرده مما كان مختلطًا معه. وقيل: وجّه الأمر إليهم بأن يتميزوا مبالغة في الإسراع بحصول الميز. والمراد: امتازهم بالابتعاد عن الجنة، وذلك بأن يصيروا إلى النار فينزلون إلى معنى: ادخلوا مساكنكم من النار. وقيل: إن قوله وامتازوا أمر تكوين، فحين يقول فيميرون بسميمهم ويظهر على جهابهم أو في وجوههم سواد، كما قال تعالى: ﴿يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيَاهِمْ فَلَوْزَدُوا بِالْأَرَاضِيِّ وَالْأَقْدَامِ﴾ [الرحمن: 41].

فالأمر "امتازوا" إذن! مستعمل في معنى التهيف والتحسیر والتندم - الذي غمر قلوب الكافرين المجرمين حين يرون منزلة المؤمنين ورفعتهم ويرىون ذلة أنفسهم وزرول دركتهم وضعفهم فيتحرسون - الصادر من الله تعالى إلى المجرمين من أهل النار [121].

18. التكوين:

وأشار إليه ابن فارس بقوله: «ويكون أمراً، والمعنى تكوين، نحو قوله جل شأنه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُ الَّذِينَ اغْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّيْئَاتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُوْنُوا قِرَدَةً حَاسِبِينَ﴾ [البقرة: 65]، وهذا لا يجوز أن يكون إلا من الله جل نناناؤه [122]. وقد سماه الغزالي "كمال القدرة" [123]، وسماه العلوي "التسخيم" وجاء له بالآية المذكورة [124]. وكما قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا عَنَّا عَنْ مَا هُنُّوا عَنَّهُ فَلَمَّا لَهُمْ كُوْنُوا قِرَدَةً حَاسِبِينَ﴾ [الأعراف 166] أي صاغرين مطرودين، فما أمروا به، وهو أن يكونوا قردة، لم يكن في مقدورهم أن يفعلوه ولكنهم وجدوا قدرة الله قد تسلط عليهم فحوّلتهم من أنساني إلى قردة دون أن يكون لهم بد فيما حلّ بهم، وذلك هو معنى التكوين والتحسیر.

إذن! يتبين من هذا أن في الأمر التكويني لا بد من الواقع ولا تعلق للمأمور، بل ولا دخل له فيه، ولا يترب عليه ثواب أو عقاب، بخلاف الأمر التكليفي، فإن فيه إجابة طلب الأمر موكولة إلى المأمور؛ حيث في استطاعته أن يحبّ أو لا يحبّ، فإن استحبّ وأحباب ونفذ المراد، وحقّن المطلوب من لفظ الأمر الموجه إليه كان مطيناً وأحرً وأنبيء، وإن لم يستحبّ وأعراض عن المراد، ولم يحقّن المطلوب من لفظ الأمر المرجح إليه كان عاصيًّاً وعمر من التواب وعقب.

ومن هنا كان لفظ الأمر التكويني، لا يصدر إلا من الله عز وجل فهو وحده القادر ولا قادر سواه، والتكوين هو الإنماء من العدم إلى الوجود، أو مطلق التبدل إلى حالة لم تكن، وتحقّق استعمال صيغة الأمر فيه .

قوله تعالى: ﴿تَدْبِيعُ السَّيَّارَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة 177]. المراد من لفظ الأمر "كن" سرعة نفاذ قدرة الله في تكوين الأشياء، أي إذا أراد إيجاد شيء حصل من غير امتياز ولا مهلة، فمعنى أراد شيئاً وجد بلمح البصر، وأنه - تعالى - يخلق الأشياء لا بفكرة ولا معاناة ولا تجربة [125].

19. التَّمْنِي:

من المعانى المخازية التي يدل عليها لفظ الأمر وتفهم من السياق وقرائين الأحوال معنى التمنى، وهو طلب الأمر المحبوب الذي لا يرجى وقوعه إما لكونه مستحيلاً، وإما لكونه ممكناً غير مطروح في نيله وحصوله، أو بعيد المال، أما إذا كان المطلوب مطروحاً في حصوله فيكون طلبه ترجياً. وفيه قال ابن فارس: «ويكون أمراً وهو ثمنٌ، تقول شخصٌ تراه: كن فلاناً» [126]. وكذلك أورد السبكي شعر امرئ القيس المذكور [127] ومن أمثلته في القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِنَ رَزْقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الأعراف 50].

يخبر الله تعالى في هذه الآية عن المحاورة بين أهل النار وأهل الجنة بعد أن استقر بكلٍ من الفريقين القرار واطمأنَتْ هُمَا الدار، وعن ذلة أهل النار وسوادهم أهل الجنة من شراهم أو مما رزقهم الله تعالى، فيحييهم أهل الجنة فائلين أن الله تعالى حرّمَهُما على الكافرِينَ [128].

وموضع الشاهد في الآية هو فعل الأمر "أَفِيضُوا" حيث استعمل في غير معناه الحقيقي وهو التمنى، مع ملاحظة أن الأمر هنا صادر من أهل النار لأهل الجنة، بمعنى أن الأمر أقل درجة من المأمور، وأن الأمر - وهم أهل النار - في حالة مهيبة مرتبة يتلألون من شدة ما هم فيه من العذاب والحرمان، ويزيدُهم أثلاً على أثلم وحزنا على حزفهم مشاهديهم لأهل الجنة، وللنعيم الذي هم فيه، فلم يجد الأمر حيلة تبعد عنهم العذاب أو تخفه في نظرهم إلا الاستغاثة بأهل الجنة رجاءً أن يخفف عنهم، وتقينا بعض ما يتمتعون به في الجنة، ولكن آتى لهم ذلك.

20. الخبر:

من المعانى المخازية التي يحملها لفظ الأمر و تستفاد من السياق وقرائين الأحوال معنى الخبر. وما ورد من هذا المعنى في القرآن الكريم ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿فَهُلْ مَنْ كَانَ فِي الصَّالَةِ فَلَيَنْدِدُ لَهُ الرَّحْمَنُ مَذَّا حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِنَّمَا الْعَذَابَ وَإِنَّمَا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَعَفُ جُنْدًا﴾ [مرim: 75].

أي: قل يا محمد لهؤلاء المشركين بربكم، المدعين أنهم على حق من كان في الضلالة منا ومنكم، فليطوّل الله له

في ضلالته وليمهله فيما هو فيه، وليدعه في طفانه، حتى يلقى ربه وينقضى أجله [129].

قال المفسرون في قوله تعالى "فَلَيَمِدَّ" وجهان:

أحدُهُما: أنه طلب على بابه، ومعناه الدعاء.

والثاني: لفظه لفظ الأمر ومعنى الخبر، وقال به أكثرهم، وهو القوي والراجح. فيكون المعنى: فبمَدَ له الرحمن مدائِي، أي، فيمهله وبطلي له في العمر، فاخترع على لفظ الأمر إذنًا بوجوب ذلك، أو فيمد هل في معنى الدعاء بأن يمهله الله ويُنفس في مدة حياته [130].

وقوله تعالى: ﴿أَنْ أَقْدِيرُهُ فِي الثَّابُوتِ فَأَقْبِلُهُ فِي الْيَمِّ فَلَيْقِيَ الْيَمِّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذُهُ عَدُوُّ لَيْ وَعَدُوُّ لَهُ وَلَقَبَتْ عَلَيْكَ مَجْهَةً مُتَّقِيٌّ وَلَتَصْتَحِعَ عَلَى عَنْبِي﴾ [طه: 39].

المعنى: يلقىه السيل على شاطئه، ولا يتبعده إلى مكان بعيد [131]. أي: لما كانت مشيئة الله وإرادته أن يجري ماء اليَمِّ، ويلقي بذلك التابوت إلى الساحل سلك في ذلك سهل المazar، وجعل اليَمِّ كأنه ذو تميز، وأمر بذلك ليطيع الأمر، ويمثل رسمه [132].

في هذه الآية الكريمة ورد الأمر "فليلقه" للدلالة على معنى الخبر، وإنما خرج بصيغة الأمر مبالغة إذ الأمر أقطع الأفعال وآكدها.

21. الدعاء:

من المعانين المجازية التي يفيدها لفظ الأمر، بناء على ما اقتضاه سياق الكلام وارتضاد المقام معنى الدعاء، وهو الطلب على سبيل الاستغاثة والمعون والتضرع والخضوع والعنفو والرحمة وما أشبه ذلك، ويتحقق ذلك في مقام يكون المأمور فيه أعلاً من الأمر، وخاصة إذا صدر لفظ الأمر من العبد إلى الله تعالى.

ومن أمثلته في القرآن الكريم:

قال الله تعالى: ﴿وَرَلَّا بَرَزَوْا بِحَالَوْتَ وَجَنُودَ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَيْتَا صَرِّا وَبَتْ أَفَدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 250].

يدرك الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة دعاء حزب الإيمان وهم جنود طالوت ملك بني إسرائيل، وذلك حين واجهوا لعدوهم حالوت وجنوده ورأوا قلة جانبهم وكثرة عدوهم، اشتغلوا بالدعاء والتضرع، فقالوا: ربَّنَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا صَرِّا مِنْ عَنْدِكَ وَبَتْنَا فِي مِيدَانِ الْحَرْبِ وَلَقَاءُ الْأَعْدَاءِ وَجَنَبْنَا الْفَرَارَ وَالْعَجزَ، وَانْصَرْنَا عَلَى مِنْ كُفَّرْنَا بِكَ وَكَذَبْرَسْلَكَ وَهُمْ حَالَوْتَ وَجَنُودَه [133].

وفي نداءهم بقولهم: "ربَّنَا اعْتَرَافٌ مِنْهُمْ بِالْعِبُودِيَّةِ، وَطَلَبٌ لِإِصْلَاحِهِمْ، لَأَنَّ لَفْظَ "الْرَبَّ" يُشَعِّرُ بِذَلِكَ دُونَ غَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." وأفعال الأمر التي وردت في الآية استعملت في معنى الدعاء لأنَّها صدرت من طالوت وجنوده إلى الله سبحانه وتعالى.

وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيْدَنَا لَاؤِنَا وَآخِرَنَا وَآتَيْهَا مُنْكَرٌ وَأَرْزَقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [المائدة: 114].

هذا من دعاء عيسى عليه السلام حين دعى ربَّه أن ينزل عليهم مائدةً من السماء لتكون عظة لهم ولمن بعدهم، ودليلًا على ما ينصبه الله على قدرته على الأشياء، وعلى إجابة الله لدعوته عليه السلام، فيصدقه فيما يبلغه عن الله تعالى ، وأن يرزقه تعالى [134].

وموضع الشاهد هو "أنزل" ، و "ارزقنا" إذ استعملت صيغتي الأمر في الدعاء الصادر من نبي الله عيسى بن مريم إلى الله سبحانه وتعالى.

الخاتمة:

بعد حمد الله تعالى وشكره على نعمه ومعونته وتوفيقه في إحياء هذا الجهد المتواضع الأحسن أن يذكر شتات البحث في صورة الأمور الآتية:

- 1- أن النحاة الأوائل لم يضعوا حدّاً صريحاً للأمر، وإنما كان حديثهم يتجه دائماً إلى صيغة مخصوصة من صيغ الأمر وهي (فعل الأمر)، و أما المحدثون من النحوين، فقد أعطوا للأمر حدّاً صريحاً، أو مشتملاً على جميع صيغ الأمر (الصريحة وغير الصريحة)، إلا أنَّ البلاغيين القدامى أعطوا للأمر تعريفاً صريحاً.
 - 2- للعلماء في حكم الأمر آراء متعددة، أرجحها رأي الجمهور وهو أنَّ الأمر وضع للدلالة على الوجوب فهو حقيقة فيه وجميع معانيه الأخرى مجازية، إذا وُجدت قرينة تصرفه عن الوجوب إلى أيٍّ معنٍ من المعانٍ المجازية للأمر.
 - 3- تعددت معانى الأمر التي استعملت في القرآن الكريم، وهي:
الوجوب، الندب، الإباحة، الإرشاد ، الإكرام، الامتنان، الالتسان، الاعتبار، التفويض، التخيير، التسوية، المشورة، الإنذار، التهديد، التكذيب، التعجيز، الإهانة، التلهيف والتحسیر، التكوير، الثمني، الخبر، الدعاء.
 - 4- ثبت من خلال استعمالات الأمر في القرآن الكريم، أنه يورد المعنى الواحد بالفاظ وبطرق مختلفة، بمقداره فائقة خارقة، تتقطع في حلتها أنفاس المهووبين من الفصحاء والبلغاء، وهذا إنما يدل على براعته وتفرقه في تصريف القول، وثروته في أفنان الكلام، ومن هذا يُفهم أنَّ القرآن الكريم وسع استعمالات الأمر كانت لم توسع في ذلك النهضة العربية نفسها.
- وفي الختام أسأل الله تعالى أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، وأن يرزقنا الصدق في القول، والإخلاص في العمل، وأن يوفقنا إلى خدمة كتابه. وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا وَحَبِيبِنَا مُحَمَّدٍ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَعَلَى أَهْلِهِ وَاصْحَابِهِ، وَمَنْ دَعَا بِدُعَوَتِهِ، وَتَعَلَّقَ بِأَخْلَاقِهِ، وَسَارَ عَلَى نَهْجِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَآخِرَ دُعَوَاتِنَا أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

المواиш

- 1 تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح): 505/2
2 الأصول في الحو: 170/2.
- 3 هو عثمان بن عمر بن أبي بكر ، أبو عمرو، حمال الدين، (...-646هـ/1249م) فقيه، ومن أئمة التحويين. من أشهر تصانيفه: "الكافية" و"الشافية"، انظر: بغية الوعاء/2، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: 248/3.
- 4 الكافية: 267/2.
- 5 هو محمد بن الحسن، رضي الدين (...-686هـ/1287م) نحوى، صرف، منطقى، متكلم، من أهل أستان آباد فى طبرستان. من مؤلفاته: "شرح كافية ابن الحاچ" و"شرح شافعى"، انظر: بغية الوعاء/1، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: 395/5.
- 6 شرح الرضى على الكافية 267/2
- 7 هو موفق الدين، أبو الباقى يعيش بن علي بن يعيش الموصلى (553هـ/1158م-643هـ/1245م)، كان من كبار أئمة العربية فى عصره، ماهرًا فى التحو والتصريف، من آثاره: "شرح المفصل للزمخشري" و "شرح التصريف الملوكى" ، انظر: وفيات الأعيان: 46/7، بغية الوعاء: 2، 351/2.
- 8 شرح المفصل: 289/4.
- 9 المowaadid الأساسية لغة العرب: 27.
- 10 القواعد الأساسية لغة العرب: 27.
- 11 هذا الكتاب وإن كان يعد من كتب التفسير، إلا أنه يعول عليه في كثير من المباحث البلاغية تطبيقاً على القرآن الكريم، لأن الرعاعى طبق فيه كل القواعد البلاغية التي فقدتها شيخ البلاغة العربية عبد القاهر الجرجاني في كتابه الشهيرين "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز" ، فهو كتاب تطبيقي في الدراسات البلاغية، انظر: مقدمة في اهتمام العلماء بيان وجوه الإعجاز القرآني: 24.
- 12 الكشف عن حقائق غواصات التزوير وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 1/121.
- 13 هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي، علامة وإمام في العربية والأدب، توفي عام (626هـ-1229م) من مؤلفاته: "فتح العلوم" و"رسالة في علم المناظرة" ، انظر: شذرات الذهب: 122/5، وبغية الوعاء: 2، 364/2، والأعلام: 294/9.
- 14 مفتاح العلوم: 428.
- 15 هو محمد بن عبد الرحمن بن عيسى، أبو المعالي حلال الدين الفزوبي، الشافعى البلاغى، من أشهر مؤلفاته: "تلخيص المفتاح" و "الإيضاح" وهو شرح التلخيص، توفي عام (666-739هـ)، انظر: بغية الوعاء: 1/156، والدورة الكامنة: 3/4.
- 16 الإيضاح في علوم البلاغة: 103.
- 17 انظر: المصدر السابق: 152.
- 18 هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، الملقى بسعده الدين، (712هـ/1312م-791هـ/1389م) العالمة الأصولى المصرى المتكلم الحديث البلاغى الأديب، له مصنفات في علوم شتى منها: "شرح التصريف العزى في الصرف" ، و"شرح على الرسالة الشسببية في المنطق" ، و"المطرول في البلاغة" ، و"إرشاد المادى في التحو" ، و"اللتوبيع في كشف حقائق التقيع في الأصول" ، انظر: الفتتح المبين في طقات الأصوليين: 206/2.
- 19 المطول: 423، 422.
- 20 انظر: كشف الأسرار شرح المصنف على المدار: 1/104. وانظر: الإهماج في شرح النهاج: 2/22. وانظر: الوجيز في أصول الفقه: 294.
- 21 فقد بلغت خمسة عشر دليلاً ليتطرق من أراد المزيد، الحصول من المحصل لسراج الدين محمود بن أبي بكر الأرمسي، 1/274، وما بعدها.
- 22 انظر: المصدر السابق 1/274، والإهماج في شرح النهاج: 1/28.
- 23 رواه البخاري في كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة، رقم الحديث: 887 ، انظر: صحيح البخاري: 143، ورواه مسلم في كتاب الطهارة، باب السواك، رقم الحديث: 589 ، انظر: صحيح مسلم: 123.
- 24 الوجيز في أصول الفقه: 294.

- 25 المستمني: 425/1.
- 26 هو علي بن أبي محمد بن سالم التميمي الفقيه الأصولي الشافعى، الملقى بسوف الدين المكنى بأبي الحسن (551هـ/1156م- 631هـ/1233م)، من تصانيفه: الإحکام في أصول الأحكام، ومتنهى السول في الأصول، انظر: الفتح المبين في طبقات الأصوليين .58/2
- 27 رواه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، رقم الحديث: 7288، انظر: صحيح البخاري: 1254 ، ورواه مسلم في كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، رقم الحديث: 3257 ، انظر: صحيح مسلم: 564.
- 28 الإحکام في أصول الأحكام: 142/2.
- 29 انظر: المطلول شرح تلخيص المفتاح: 423.
- 30 انظر: الإمام في شرح المنهاج: 26/2.
- 31 انظر: مباحث العقول للإمام محمد بن الحسن البصري: 18/2.
- 32 هو إبراهيم بن علي بن يوسف الأصولي المتوفى عام 493هـ، انظر: وفيات الأعيان: 29/1.
- 33 شرح اللعنة: 204/1.
- 34 المصدر نفسه 204/1 ، 205.
- 35 الإحکام في أصول الأحكام: 135/2.
- 36 انظر: الأمر والنهي عند علماء العربة والأصوليين: 97.
- 37 هو علي بن إسحاقيل من نسل الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري، مؤسس مذهب الأشاعرة، كان معتزلياً فرّجع إلى مذهب أهل السنة، توفي عام (324هـ). انظر: وفيات الأعيان: 284/3.
- 38 هو القاضي أبو بكر محمد بن الطبل الباقلانى، كان على مذهب الأشعري وناصر الله، توفي عام (403هـ). انظر: وفيات الأعيان: 269/4، شدرات الذهب: 169/3.
- 39 هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري الأموي الفقيه الأصولي، توفي عام (456هـ). انظر: وفيات الأعيان: 325/3.
- 40 انظر: الأمر والنهي عند علماء العربة والأصوليين: 99، وما بعدها.
- 41 الصاحبي في فقه اللغة: 139.
- 42 كشف المشكل في التحوّل: 245.
- 43 هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (213هـ-276م)، العالم النعوي اللغوي والأديب الناقد، ولد قضاء الدينور فنسب إليها صاحب كتاب المعرف ، توفي ببغداد وأدب الكاتب، انظر: وفيات الأعيان: 42/3.
- 44 تأویل مشكل القرآن: 280.
- 45 عبرت بـ"من" لأنني قد لا أستطيع حصرها.
- 46 اختلف العلماء في الوسطى على مذاهب شتى، انظر في ذلك: تفسير الفحر الرازي: 125/6.
- 47 انظر: المصدر نفسه 124/12.
- 48 انظر: تفسير ابن كثير: 339/2.
- 49 انظر: تفسير الطبرى: 74/26.
- 50 انظر: الصاحبي في فقه اللغة: 139.
- 51 كشف المشكل في التحوّل: 246.
- 52 المكتابة هي أن يكتب العبد على نفسه بشيء يُؤذنه لسيده، فإذا أذاه عتق، انظر: مُحمل اللغة ص: 617.
- 53 انظر: تفسير الطبرى 18/126.
- 54 وهو قول عطاء وحمد بن جابر الطبرى لظاهر الآية. انظر: الباب في علوم الكتاب، 14، 372/14 ، وتفسير الطبرى: 3/117.
- 55 رواه أحمد في حديث عمّ أبي حزنة الرقاشى، رقم الحديث: 20695 ، انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل 299/34، تحقيق: شعب الأنبوتوط، وعادل مرشد، وغيرهما، موسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى (1420هـ-1999م).
- 56 رواه أبو داود ، في كتاب العنق، باب في المكاتب يودي بعض كتابه فيمجز أو يموت، رقم الحديث: 3926 ، انظر: السنن للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعش بن إسحاق الأزدي السجستانى، ص: 557 ، مراجعة: الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد

- بن إبراهيم آل الشيخ، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى (عمر 1420هـ-أبريل 1999م).
- 57 انظر: التحرير والتفسير 221/18 ، والقسم الميز 18/234 - 235 .
- 58 انظر: تفسير القرطبي: 3/161، والباب في علوم الكتاب: 4/169، وتفسیر الفخر الرازی: 6/99.
- 59 انظر: الباب في علوم الكتاب: 3/168 .
- 60 انظر: تفسير الطبری: 6/62 .
- 61 انظر: القسم الميز: 6/68 .
- 62 انظر: تفسیر ابن کثیر: 2/581 .
- 63 انظر: التحرير والتفسير: 11/76 .
- 64 انظر: تفسیر ابن کثیر: 3/583 .
- 65 انظر: تفسیر البوعی: 2/387 .
- 66 انظر: الكتاب: 2/401، والتحریر والتفسیر: 12/89 .
- 67 انظر: تفسير الطبری: 29/43 .
- 68 انظر: الإهادج في شرح المهاج: 2/19 .
- 69 عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: 2/321 .
- 70 انظر: التحرير والتفسير: 1/428 .
- 71 انظر: تفسیر ابن کثیر: 2/768 .
- 72 انظر: المصدر السابق: 9/300 .
- 73 انظر: تفسير الطبری: 12/156 .
- 74 انظر: تفسیر الفخر الرازی: 29/245 .
- 75 انظر: تفسير الطبری: 8/238 .
- 76 انظر: الباب في علوم الكتاب: 9/213 .
- 77 انظر: تفسير الطبری: 29/2 .
- 78 انظر: تفسير القرطبي: 18/136 .
- 79 انظر: الصاحی في فقه اللغة: 139 .
- 80 انظر: عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: 2/321 .
- 81 انظر: تفسير الطبری: 18/176 ، وتفسیر القرطبي: 12/320 .
- 82 انظر: الباب في علوم الكتاب: 14/465 .
- 83 المقتضب: 3/301 .
- 84 انظر: جواهر البلاغة: 52/2 .
- 85 انظر: تفسير الطبری: 2/479 .
- 86 انظر: التحرير والتفسير: 2/422 .
- 87 انظر: الباب في علوم الكتاب: 7/343 .
- 88 الكتاب: 3/184 .
- 89 انظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 104 .
- 90 انظر: التحرير والتفسير: 10/226 ، والباب في علوم الكتاب: 10/114 .
- 91 انظر: التحرير والتفسير: 10/277 .
- 92 انظر: معانٍ القرآن: 2/186 .
- 93 الكتاب: 3/348 .
- 94 عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: 2/321 .
- 95 انظر: الإهادج في شرح المهاج: 2/18 .
- 96 انظر: تفسير الطبری: 13/224 .

- انظر: تفسير ابن كثير: 230/3 .
انظر: التحرير والتنوير: 348/16 .
كشف المشكل في النحو: 246.
انظر: تفسير الطبرى: 147/12 .
انظر: روح المعانى: 251/12 ، واللباب في علوم الكتاب: 101/604 .
انظر: تفسير ابن كثير: 111/3 .
انظر: تفسير القرطى: 33/2 ، واللباب في علوم الكتاب: 294/2 .
انظر: روح المعانى: 196/1 .
انظر: تفسير الفخر الرازى: 129/14 ، واللباب في علوم الكتاب: 9/189 .
انظر: المصدر السابق: 312/1 .
انظر: اللباب في علوم الكتاب: 1/434 .
وصف الله للأصناف بأنها عباد مع أنها مجادات؟ وذلك أن المشركين لما ادعوا أنها نصر وتفتح، وجب أن يعتقدوا فيها كونها عائلة فامة، فلذا وردت هذه الألفاظ وفق اعتقادهم، والله أعلم.
انظر: كشف المشكل في النحو: 246.
انظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 104.
انظر: الطراز: 531.
انظر: تفسير ابن كثير: 213/2 .
انظر: التحرير والتنوير: 378/7 .
انظر: تفسير الطبرى: 132/8 .
انظر: اللباب في علوم الكتاب: 9/355 .
الصاحب في فقه اللغة: 139 ، 140 .
117 هو حبيب بن عطيه بن حذيفة الملقب بالخطفى (قبل 34هـ/654م-114هـ/733م) من عميم، ثالث أشهر شعراء العصر الأموي، مع الفرزدق والأخطل، وكان أشدّها هجاءً، يكتنأ بها حزرة، جمعت تقاضه مع الفرزدق في ثلاثة أجزاء. انظر: الشعر والشعراء: 1 ، والأغانى: 98-5/8 ، والأعلام: 119/2 .
يقول: إنَّ بين تغلب حماضرون في حزيرتهم، ولن يقدروا على الخروج منها، ولم يسمووا فيها غُسْلاً وحسنة وندامة، لأنَّ المصريين يحملون دون ذلك، انظر: شرح ديوانه: 284 ، ملاحظة: في ديوانه "لم يقطعوا" مكان "لن يقطعوا".
انظر: تفسير ابن كثير: 519/1 .
انظر: روح المعانى: 23/57 .
انظر: تفسير الفخر الرازى: 95/26 ، واللباب في علوم الكتاب: 16/249 - 250 ، وتفسير البغوى: 4/16 ، والتحرير والتنوير: 23/45 .
الصاحب في فقه اللغة: 139.
المتصفى: 293.
انظر: الطراز: 531.
انظر: اللباب في علوم الكتاب: 2/431 .
الصاحب في فقه اللغة: 139.
انظر: عروس الأمراح ضمن شرح التلخيص: 2/319 .
انظر: تفسير ابن كثير: 294/2 .
انظر: تفسير القرطى: 11/144 .
انظر: تفسير الفخر الرازى: 211/21 ، واللباب في علوم الكتاب: 13/128 ، والكتشاف: 37/3 ، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/110 ، والإملاء: 364 ، والتحرير والتنوير: 16/156 .
انظر: تفسير البغوى: 3/217 .
انظر: الكشاف: 3/63 .
انظر: اللباب في علوم الكتاب: 4/289 .
انظر: تفسير ابن كثير: 2/160-161 .